

تهافت المنع من أخذ كتب السلف في العقيدة إلا من خلال ما قرره ابن تيمية



حمود بن ثامر

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين؛ أما بعد:

فقد حصل في أكثر من مقام أن يقع خلاف في بعض المسائل المنقولة عن أئمة السنة المتقدمين؛ كابن المبارك ومالك والشافعي وسفيان وأحمد وبقية هذه الطبقات المباركة السابقة واللاحقة من التلاميذ وتلاميذهم، الذين نقلوا لنا الدين عن الماضين من أتباع التابعين والتابعين والصحابة رضي الله عنهم ووصولاً إلى سيد المرسلين صلوات ربي وسلامه عليه، فيعارض بعض المتأخرين الأخذ عن كتب هؤلاء الأئمة بشكل مباشر، زعماً منهم أن لهذه الكتب باباً ينبغي الولوج منه والدخول من خلاله، وهو ما قرره ابن تيمية في كتبه المباركة، فما وجدناه في كتبه اعتمدناه وما لم نجده وإن كان عند أولئك السلف الأوائل موجوداً اطرحناه لأن ابن تيمية إمام ولابد أنه قد وقف على هذه الكتب، وعلم ما يصلح وما لا يصلح وما يصح عنهم وما لا يصح، ففي هذه الكتب-وأنا الآن أسوق حجتهم- الصحيح والضعيف من المرويات والمطلق والمقيد، ولا يصح التفرد بفهمها عن فهم الأئمة والعلماء وإلا لوقع الإنسان في الشذوذات وفي الأقوال الغريبة !...هذا هو ملخص حجتهم ومعارضتهم.

فلما تأملت الحجة وما فيها ولما عرفته ويعرفه كل طالب علم قرأ واطلع على النتاج العقيدي لأولئك الأئمة الأوائل رضي الله عنهم؛ علمت وهاء هذا الكلام والذي إنما ينطلي على من لم يعرف كتب القوم لا يعرف طريقة ابن تيمية رحمه الله في مثل هذه الأحوال.

وقد حصل أن ناقشت بعضهم فبينت له لوازم قوله الباطلة ووهاء هذه المعارضة فهرب إلى التمترس بأضعف حجة وهي أقوال بعض العلماء المتأخرين، ومعلوم أنه "ليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع وإنما الحجة النص والإجماع، ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء"(١)

لذلك رأيت أنه من الضروري كتابة مقالة أجمع فيها الحجج مبيناً بطلان هذا القول ولوازمه الفاسدة، ومبيناً أن هذا الطريق ليس طريقاً علمياً عند أحد من الأئمة بما فيهم ابن تيمية نفسه رحمه الله.

---

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ٢٠٢/٢٦

تهافت المنع من الأخذ من كتب السلف في العقيدة
دون الرجوع إلى ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

يزعم المعارضون أن كتب السلف التي ألفت في العقيدة لا يمكن أن يؤخذ منها الاعتقاد مباشرة، فهي كنصوص الكتاب والسنة، تحتاج لألات حتى تفهم كأصول الفقه والعلم باللغة ومعرفة الصحيح من الضعيف من المرويات، واعتبار فهم العلماء لهذه النصوص الشرعية، فكذلك كتب السلف في العقيدة على اختلاف طبقاتهم لا يمكن أن تفهم أو يؤخذ منها اعتقاد إلا من خلال كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى. هذا هو ملخص كلامهم، ولا شك عندي في بطلان هذا الكلام من أوجه:

الوجه الأول

إن كتب السلف في العقيدة هي ملخص فهمهم للكتاب والسنة، فليست هي مرويات تحتوي المطلق والمقيد والعام والخاص والناسخ والمنسوخ كما هو الحال في أدلة الكتاب والسنة، لا ليس الأمر كذلك، وهي على قسمين:

-كتب قررت العقيدة من خلال إيراد الروايات تحت أبواب دالة على المراد.

-كتب قررت العقيدة من خلال متون لخص فيها أصحابها عقيدة أهل السنة فيها.

وهي مع ذلك كله متفقة غير مختلفة لا يوجد فيها تعارض ولا تخالف قرر أصحابها أصول العقيدة وأكدوا عليها الواحد تلو الآخر، حتى قال أبو المظفر السمعاني رحمه الله:

"وَمِمَّا يدل عَلَى أَن أهل الحَدِيث هم عَلَى الْحق، أَنَّك لَو طالعت جَمِيع كتبهمْ المصنفة من أَوَّلهمْ إِلَى آخِرهم، قديمهم وحديثهم مَعَ اخْتِلَاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد مَا بَينهم فِي الديار، وَسُكُون كل وَاحِد مِنْهُم قطرا من الأقطار، وَجَدتهمْ فِي بَيَان الِاعْتِقَاد عَلَى وتيرة وَاحِدَة، ونمط وَاحِد يجرونَ فِيهِ عَلَى طَرِيقَة لَا يحيدون عَنْهَا، وَلَا يميلون فِيهَا، قَوْلهم فِي ذَلِكَ وَاحِد ونقلهم وَاحِد، لَا ترى بَينهم اخْتِلَافا، وَلَا تفَرقا فِي شَيْء مَا وَإِن قل، بل لَو جمعت جَمِيع مَا جرى عَلَى ألسنتهم، ونقلوه عَن سلفهم، وجدته كَأَنَّهُ جَاءَ من قلب وَاحِد، وَجرى عَلَى لِسَان وَاحِد، وَهل عَلَى الْحق دَلِيل أبين من هَذَا؟"(١)

---

(١) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني ٢/٢٣٩

قلت: وفي هذا النص فوائد من أجلها أن الكتب المصنفة في العقيدة في الطبقات التي سبقت أبا المظفر السمعاني حيث توفي في القرن الخامس الهجري، تدل على العقيدة بسهولة بدليل هذا التوافق بينها في تقرير مسائل الاعتقاد الذي يلاحظه كل من نظر فيها.

ثم إن بعض هذا الكتب التي صنفها الأئمة كانوا يشرحون ما ينقلونه من الأدلة والآثار السلفية وكلام العلماء من قبلهم كما فعل الخلال في بعض المواضع من السنة وكما فعل الآجري في الشريعة وابن بطة في الإبانة.

ولأضرب لك مثالاً في مسألة من مسائل العقيدة توافقت عليها هذه الكتب المصنفة على اختلاف طبقات مؤلفيها:

-الوصية بلزوم السنن وترك الخصومات في الدين والبدع:

١-قال الإمام أبو الزناد عبد الله بن ذكوان رحمه الله (ت١٣١هـ):

"وهل هلك أهل الأهواء وخالفوا الحق إلا بأخذهم بالجدل، والتفكير في دينهم فهم كل يوم على دين ضلال وشبهه جديدة، لا يقيمون على دين وإن أعجبهم، إلا نقلهم الجدل والتفكير إلى دين سواه، ولو لزموا السنن وأمر المسلمين وتركوا الجدل لقطعوا عنهم الشك، وأخذوا بالأمر الذي حضهم عليه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ورضيه لهم"(١)

٢-قال الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله (ت٢٤١):

"أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والاقتداء بهم، وترك البدع وكل بدعة فهي ضلالة وترك المراء والجدال والخصومات في الدين"(٢)

٣-قال الإمام محمد بن الحسين الآجري رحمه الله(ت٣٦٠):

"وعليك بحفظ السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسنن أصحابه رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان، وقول أئمة المسلمين مثل مالك بن أنس، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وابن المبارك وأمثالهم، والشافعي وأحمد، والقاسم بن سلام، ومن كان على طريقة هؤلاء من العلماء، وينبذ من سواهم، ولا يناظرهم، ولا يجادل ولا يخاصم"(٣)

---

(١) المصدر السابق ٣٠٨/١ وهي في الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر ص٨٩

(٢) أصول السنة للإمام أحمد ص١٤ وهي في الجامع ص٣٤٨

(٣) الشريعة ٤٥٣/١ وفي الجامع ص٧٨٩-٧٩٠

٤-قال الإمام سعد بن علي الزنجاني رحمه الله(ت٤٧١):

"وأمثل أهل العلم فينا طريقة　　واغرزهم علما مقيم على الأثر
وأجهل من تلقى من الناس معجب　　بخاطره يصغي إلى كل من هدر
فد عنك قول الناس فيما كفيته　　فما استماع الزيغ شيء سوى الضرر"(١)

قلت: هذه النصوص المنقولة من طبقات مختلفة كلها تقرر مسألة وجوب التمسك بالكتاب والسنة وترك البدع والخوض في الخصومات والجدال في تقرير مسائل الدين.

هل يقول قائل:

لا يمكن فهم هذه النصوص التي هي بمثابة تلخيص وتقرير لما جاءت به الأدلة الشرعية ولما كان عليه السلف الأوائل؟

وهل لو لم يخلق الله ابن تيمية لم نتمكن من فهم المراد من هذه النصوص الواضحة؟!

ولأضرب مثالاً آخراً في مسألة عقدية أخرى:

-تكفير القائل بخلق القرآن:

القول بخلق القرآن هو قول الجهمية وقد كفرهم السلف ونصوا صراحة على كفر القائل بخلق القرآن، وأفتوا بطلاق نسائهم والمنع من موارثتهم وعدم السلام عليهم، وفي هذه النصوص التي سأنقلها من أئمة تختلف طبقاتهم فيها النص صراحة على كفر القائل بخلق القرآن:

١-قال الإمام سفيان بن سعيد الثوري رحمه الله(ت١٦١):

"القرآن كلام الله غير مخلوق، ومنه بدأ وإليه يعود، ومن قال غير هذا فهو كافر"(٢)

٢- قال الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني رحمه الله(ت٢٨٠):

"والقرآن كلام الله تكلم به ليس مخلوق، فمن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر"(٣)

٣-قال الإمام محمد بن جرير الطبري رحمه الله(ت٣١٠):

---

(١) الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر ص١٠٤١-١٠٤٢

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ١٧٠/١ وهو في الجامع ١١٣

(٣) كتاب السنة ص٤٢

"فالصواب من القول في ذلك عندنا أنه: كلام الله غير مخلوق كيف كتب وحيث تلي وفي أي موضع قرئ، في السماء وجد، وفي الأرض حيث حفظ، في اللوح المحفوظ كان مكتوبا، وفي ألواح صبيان الكتاتيب مرسوما، في حجر نقش، أو في ورق خط، أو في القلب حفظ، وبلسان لفظ، فمن قال غير ذلك أو ادعى أن قرآنا في الأرض أو في السماء سوى القرآن الذي نتلوه بألسنتنا ونكتبه في مصاحفنا، أو اعتقد غير ذلك بقلبه، أو أضمره في نفسه، أو قاله بلسانه دائنا به، فهو بالله كافر، حلال الدم، بريء من الله، والله منه بريء"(١)

٤-الإمام معمر بن أحمد الأصبهاني رحمه الله(ت٤١٨):

"وإن القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله، تكلم به، وهو غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، ومن قال إنه مخلوق فهو كافر بالله جهمي"(٢)

قلت:

هل يقول عاقل أنه ربما هذه النصوص هي من باب المطلق أو المقيد أو العام والخاص؟!

وأننا لا نستطيع فهم المراد منها والدلالة على كون القول بخلق القرآن قول كفري؟!

فتبين بهذا الوجه بطلان قياس النصوص في كتب العقيدة المنقولة عن الأئمة على نصوص الأدلة الشرعية، ومما يزيد هذا الأمر وضوحاً الوجه الذي يليه.

الوجه الثاني

إن العمل بالناسخ وترك المنسوخ وحمل العام على الخاص...إلخ، قد مارسه الصحابة رضي الله عنهم في الأدلة الشرعية، ولم يبدأ التطبيق لهذه القواعد عند وضع علم أصول الفقه!

فمن الأمثلة على ذلك قصة مطالبة فاطمة رضي الله عنها بميراثها بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، فهي رضي الله عنها أتت مطالبة بما تعلمه من نصوص عامة في الميراث، ولكن بين لها أبو بكر رضي الله عنه أن الأنبياء لا يورثون ما تركوه فهو صدقة(٣)، فكفت عن المطالبة ولم تكلمه في الإرث حتى ماتت رضي الله عنها.

---

(١) صريح السنة ص١٨ وهو في الجامع ص٧١١

(٢) الحجة في بيان المحجة ٢٤٨/١ وهو في الجامع ص٩٩٦

(٣) الخبر في الصحيحين.

والمراد أن العمل بالناسخ وحمل العام على الخاص والمطلق على المقيد...طريق مسلوك منذ الصدر الأول بينما لم نر أحداً من أهل العلم طبق هذا في النصوص الموجودة في كتب العقيدة

الوجه الثالث

إن ابن تيمية رحمه الله نفسه سلك سبيل الاستدلال بما جاء عن السلف رضي الله عنهم رغم مخالفة ذلك لقول الجمهور وقيل الإجماع في مسألة إيقاع الطلاق ثلاثاً في لفظ واحد أو في مجلس واحد، فابن تيمية يرى أن هذا الطلاق بدعيا[١]، ونصره تلميذه ابن القيم[٢] رحم الله الجميع، واستدل ابن تيمية رحمه الله بأن هذا قول السلف وأن عليه الإجماع القديم، واستدل ببعض الأحاديث وقال: "حديث طاووس لا يعرفه كثير من الفقهاء؛ بل أكثرهم"[٣]

وسبق الإشارة إلى أن عامة العلماء -وحُكي إجماعاً[٤]-على أن الطلاق يقع ثلاثاً.

قلت:

وليس المراد الآن الترجيح في هذه المسألة وإنما المراد أن ابن تيمية نفسه-والذي تمنعون الأخذ بما في كتب السلف إلا بالمرور على كلامه- قد أخذ مباشرة من السلف والتابعين في مسألة فقهية ولم يتقيد بسلسلة الفقهاء من قبله.

الوجه الرابع

"إن كثيراً من سياقات شيخ الإسلام في الكلام على الاعتقاد جدلية وردود بخلاف كلام الائمة في تلك الكتب فكانت تقريرية، وليس خافياً على طلبة العلم أن التقرير أوضح في بيان المراد مما سيق سياق الرد والنقض، ففي أثناء الرد والجدل قد يتكلم المرء بما يلزم به خصمه على أصول الخصم، وإن لم يكن هو يؤمن بهذه الأصول، ومن لم يميز هذا قد يتهم ابن تيمية بأنه ناصبي في سياق رده على الإمامية وقد فعل ذلك بعض المتعالمين"[٥]

---

(١) مجموع الفتاوى ٣٢ / ٣١٢ وما بعدها

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين ٣/٣١ وما بعدها

(٣) مجموع الفتاوى ٣٢/٣١٢

(٤) انظر المنتقى شرح الموطأ ٣/٢٨٣ وشرح علل الترمذي ١/٢٣٥ وحكاه غيرهم

(٥) هذا الوجه مستفاد من أحد الفضلاء.

الوجه الخامس

إن ابن تيمية رحمه الله قد قرر صراحة أن العقيدة لا تؤخذ عنه، بل تؤخذ عن السلف وهو تبع لهم؛ قال رحمه الله:

" أما الاعتقاد: فلا يؤخذ عني ولا عمن هو أكبر مني؛ بل يؤخذ عن الله ورسوله وما أجمع عليه سلف الأمة"(١)

ولما ناقشوه في العقيدة الواسطية، فخصامهم إلى ما عليه القرون الثلاثة وتحداهم أن يأتوا بحرف من الواسطية يخالف ما قرره الأئمة في القرون المفضلة؛ قال رحمه الله:

" ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنما هو مبلغ العلم الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجئ به الرسول لم نقبله وهذه عقيدة محمد وقلت مرات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة – التي أثنى عليها النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: " ﴿خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم﴾ – يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك"(٢)

فأصحاب هذا الاعتراض ينقضون على ابن تيمية حجته فهو يرجع المخالفين لمن تقدم وهؤلاء يقولون لا الرجوع إلى من تقدم دون كلام ابن تيمية باب ضلالة وانحراف!

الوجه السادس

إن ابن تيمية رحمه الله كان يحيل على كتب السلف صراحة مع أن لغتها لا تشبه لغته، ولم يقل رحمه الله: هذه الكتب لا يمكن الوصول إلى الحق فيها!، ولأضرب بعض الأمثلة:

-قال شيخ الإسلام ابن تيمة:

" فإنما بيَّنت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات المريسي، ويدل على ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنف كتابًا سماه: «رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حكى فيه من التأويلات

(١) مجموع الفتاوى ١٦١/٣

(٢) المصدر السابق ١٦٩/٣

بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته، ثم رد عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكي: علم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم"(١)

قلت: تأمل قوله "إذا طالعه العاقل الذكي علم حقيقة ما كان عليه السلف" ولم يقل لا يمكن الوقوف على ما كان عليه السلف لأن الكتاب من كتب السلف العقدية المتقدمة التي تحتاج لفهمي وتعليقي!

-قال رحمه الله:

" فأنكر الإمام أحمد وعامة أئمة وقته وأصحابه وغيرهم من العلماء ذلك. وإنكار جميع هذه البدع وردها موجود عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة في الكتب الثابتة مثل "كتاب السنة " للخلال و " الإبانة " لابن بطة و "كتب المحنة " التي رواها حنبل وصالح و "كتاب السنة " لعبد الله بن أحمد و " السنة " للالكائي و " السنة " لابن أبي حاتم وما شاء الله من الكتب"(٢)

قلت: وهذه هي من أمهات الكتب التي يمنع المخالفون لنا النظر فيها دون بوابة ابن تيمية رحمه الله كما يزعمون

-قال رحمه الله:

" وإنما القول المتواتر عن أئمة السلف أنهم قالوا: القرآن كلام الله غير مخلوق وأنهم أنكروا مقالة الجهمية الذين جعلوا القرآن مخلوقا منفصلا عن الله بل كفروا من قال ذلك والكتب الموجودة فيها ألفاظهم بأسانيدها وغير أسانيدها كثيرة: مثل: (كتاب الرد على الجهمية) للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم و (الرد على الجهمية) لعبد الله بن محمد الجعفي شيخ البخاري و (الرد على الجهمية) للحكم بن معبد الخزاعي و (كتاب السنة) لعبد الله بن أحمد بن حنبل و

---

(١) الفتوى الحموية ص٢٥٠-٢٥١

(٢) مجموع الفتاوى ١٢/٤١٨

(السنة) لحنبل ابن عم الإمام أحمد و (السنة) لأبي داود السجستاني و (السنة) للأثرم و (السنة) لأبي بكر الخلال و (السنة والرد على أهل الأهواء) لخشيش بن أصرم..."(١)

الوجه السابع

"إن تراث شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله العلمي ضخم ومتشعب ويحتاج ممارسة طويلة وكلام السلف في القضايا الكبرى يسير وواضح"(٢)

الوجه الثامن

إن الشيخ رحمه الله قد اختلف المتأخرون في فهم قوله في بعض المسائل مثل العذر بالجهل والمعرفة القبلية والحاكمية، وهو نفسه رحمه الله قد تغير اجتهاده في بعض المسائل مثل كلامه في جنة آدم عليه السلام.

الوجه التاسع

إن من اللوازم لهذا القول الفاسد والاعتراض المتهافت أن الأمة لم تكن تعرف الحق في مسائل الاعتقاد الموجودة في كتب السلف، فباب الضلالة عند هؤلاء القوم أن تقترب من كتب السلف في العقيدة، وابن تيمية رحمه الله رجل متأخر، فلا يستطيع من جاء -على الأقل وبحسب الطبقات التي نقلت أصحابها في المسائل التي مثلت بها على توافق كتب السلف- في القرن الخامس وحتى القرن الثامن الوصول إلى الحق في هذه الكتب أو حتى التمكن من فهمها!! (٣)

الوجه العاشر

إن من لوازم هذا القول أن نحاكم كلام السلف إلى كلام الخلف وهذا باب إحداث وبدعة وهي عين ما يقرره الأشعرية من كلام غبي حيث يقولون:

"طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم"

بل وقد جعل ابن تيمية أن هذه من مقالات الزنادقة؛ فقال رحمه الله:" جعلوا السابقين الأولين دون المتأخرين في العلم والإيمان وهذه من مقالات الزنادقة"(٤)

---

(١) المصدر السابق ٧٤/١٧

(٢) مستفاد من أحد الفضلاء

(٣) حتى قال أحد المتعالمين من أصحاب الألقاب العلمية أنه لولا كتب ابن تيمية لانتشر التكفير! أي بسبب كتب السلف وما يوجد فيها فتأمل الدرك الذي نزل إليه القوم.

(٤) الانتصار لأهل الأثر ص١٤٨

بل هؤلاء زادوا شرا على الأشعرية حيث جعلوا "طريقة السلف باباً للضلال وطريقة الخلف باباً للهدى"، فعندهم من أخذ من الكتب التي ذكرت لك ولم يقف على كلام ابن تيمية ضال صاحب شذوذات طعان في العلماء![١]

وابن تيمية عالم من العلماء له كتبه وللأئمة أولئك كتبهم فإن وافقهم وهو المتأخر فبها ونعمت وإن خالفهم في تقرير مسألة، اعتذرنا له وقدمنا كلام السلف لتقدمهم في العلم والزمن وكثرتهم.

الوجه الحادي عشر

إن تخطئة ابن تيمية في مسألة بقولنا خالف السلف في هذه المسألة وله عذره، كعدم بلوغه الدليل أو الآثار في هذه المسألة[٢] أهون من تخطئة السلف جميعهم.

قلت: قد تبين في هذه الأوجه السابقة تهافت هذا الاعتراض وسقوطه وأنه مبني على مغالطة يمررها أصحابها على الجهلة، وهي أن كتب السلف لا يمكن أن تفهم بحال، وتبين لوازم هذا القول، ومخالفته لصنيع العلماء ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

والحمد لله رب العالمين

---

(١) رمتني بدائها وانسلت فهم في الحقيقة بقولهم هذا قد طعنوا ليس في رجل واحد كما يتهموننا بهتانا وزوراً أننا نريد الطعن في ابن تيمية، بل طعنوا في عامة كتب السلف حيث يجعلون من علامات الضلال الأخذ بما في كتب السلف.

(٢) وهو نفسه رحمه الله استخدم هذه الحجة في مسائل وقد ذكرت قبل قليل قوله حديث بأنه لم يبلغ كثير من الفقهاء.